

فللعامل على المساقى اجرة المثل كتاب **الاجارة** شرطها
 كبايع ومشترو والصيغ اجرتك هذا او اكريتك او ملكتك
 منافع سنة بكذا فيقول قبلت او استاجرت او اكرتت
 والاصح انعقادها بقوله بعثك منفعتها وهي فسمان وارادة
 على عين اجارة العقار وداية او شخص معين وعلى الذمة
 كما استجار داية موصوفة وبان يلزم اذمة خياطه وبنائه ولو
 قال استاجرتك لتعمل كذا اجارة عين وقيل ذمة ويشترط
 في اجارة الذمة تسليم الاجرة والمجلس واجارة العين لا
 يشترط ذلك فيها ويجوز فيها التجميل والتأجيل ان
 كانت في الذمة واذا اطلقت تجلث وان كانت معينة ملك
 في الحال ويشترط كون الاجرة معلومة فلا يصح بالعمارة والغلن
 ولا يسلم بالجلد ويطن ببعض الذيق او بالخالة ولو
 استاجرها لترضع رقيقا بعضه في الحال **ويشترط** اجارة على الصحيح
 وكون المنفعة متقومة فلا يصح استيجار يتبع على كذا يتعب
 وان روجت السلعة وكذا ادراهه ودنا نهر للتزوين وكذب
 لضيد في **الاصح** كون المزيج قادرا على تسليمها فلا يصح
 استيجار ابقن ومغصوب واعى المحفظ وارضه للزراعة لاماء
 لها داهم ولا يكتفيها المطر المعتاد ويجوز ان كاليها ماء دائمة
 وكذا ان كفاها المطر المعتاد وماء التلوج المجتمعة والغالب
 حصولها في الاصح والامتناع الشرعي كالحسني فلا يصح استيجار
 لقلع سنة صحبته ولا حايض لحد من مسجد وكذا من كونه لضعف
 او غيره بغير اذن الزوج في الاصح ويجوز تأجيل المنفعة في
 اجارة الذمة كالرمت ذمتك الحمل الى مكة اول شهر كذا ولا
 يجوز اجارة عين لمنفعة مستقبله فلو اجر السنة الثانية
 لمستاجر الاولى قبل انقضائها جاز في الاصح ويجوز كسراء

العقود

العقود في الاصح وهو ان يؤجر رجلا دابة ليركبها بعض
 الطريق او رجلين ليركب هذا الباما وذا اياما ويبين
 البعضين ثم يقسمان **فصل** يشترط كون المنفعة
 معلومة متناهية تقدر بزمان كد ارسنة وثارة بعلم كداية
 الى مكة وكخياطة ذال النوب فلو جمعها فاستاجر ليخطه
 بياض النهار لم يصح في الاصح ويقدر تعلم القران بمدة
 او تعيين سورة وفي البناء تعيين الموضع والطول والعرض
 والسمك وما يبيني به ان قدر العمل واذا صلحت الارض
 لبناء ومز راعة وغراس اشترط تعيين المنفعة ويكفي تعيين
 الزراعة عن ذكر ما يزرع في الاصح ولو قال لنتنقع بها بما
 شئت صح وكذا الموقال ان شئت فامرغ وان شئت فاعرس
 في الاصح ويشترط في اجارة دابة لركوب معرفة الركاب بمشاهدة
 او وصف تام وقيل لا يكفي الوصف وكذا الحكم فيما يركب عليه
 من محمل وغيره ان كان له ولو شرط حمل المعاليق مطلقا فسد
 العقد في الاصح وان لم يشترط له يستحق ويشترط في اجارة
 العين تعيين الدابة وفي اشراط ربيعتها الخلاف في بيع الغائب
 وفي اجارة الذمة ذكر الجنس والنوع والذكورة والانوثة و
 يشترط فيها بيان قدر السير كل يوم الا ان تكون بالطريق
 منازل مضبوطة فيتم عليها ويجب في الايجار للجلان
 يعرف المحمول فان حضره وامتنعه بيده وان كان في ظرف
 وان غاب قدر كبير لوزن وحسنه لاجتناب الدابة وصفتها
 ان كانت اجارة ذمة الا ان يكون المحمول من حاجا وكحوه
فصل لانصح اجارة مسلمة لجهاد ولا عبادة تجب لهما
 نية الحج وتفريضة زكاة ونصح للجهاد وميت ودفنه و
 تعلم القران والحضانة وارضاء معا ولا حدها فقط والاصح

ان يدور العمل حكم
 والارمن حكم